



Reversing Opinion in the grammatical Heritage, an inductive Study

الرجوع عن الرأي في التراث النحوي، دراسة استقرائية

Ibrahim Muhammad Al-Eid

إبراهيم محمد العيد

Assistant Professor, Department of Arabic Language and Literature, College of Languages and Human Sciences, Qassim University, Al-Qassim, Saudi Arabia

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، القصيم، المملكة العربية السعودية

Received: 19/04/24 Revised: 29/05/24 Accepted: 08/10/24

تاريخ الترخيم: 2024/04/19 تاريخ ارسال التعديلات: 2024/05/29 تاريخ القبول: 2024/10/08

الملخص:

ينظر هذا البحث في ظاهرة ترداد في كتب النحويين، وهي ظاهرة الرجوع عن الآراء والعدول عن الأقوال. ويسعى الباحث من خلاله إلى إظهار علل الرجوع وأسبابه، وإبراز مظاهره وآثاره، وأن يقف على صحة المنقول عنهم وعدم صحته، وأن ينظر في وجهة الآراء المختارة، ومثلة الآراء المتروكة. وهو سالم من الحصر، فلم يقف عند عالم دون غيره أو زمن دون سواه، وقد التزم في الوقوف عند النصوص الصريحة التي تحكي الرجوع دون غيرها، وهذا الالتزام أخلاقي من تتبع الآراء المتباينة للعلماء والموازنة بينها في كتبهم المختلفة. والمنهج الذي سرت عليه في هذا البحث بعد جمع مادته العلمية، أن أصنف المسألة بذكر الباب والموضوع الذي ثبت نص الرجوع والعدول فيه، مبتدئاً بالمسائل النحوية ثم المسائل الصرفية، ومراعياً في ذلك ترتيب الأعلام الذين رجعوا زمنياً، ثم أقدم للمسألة، وأعرض موضع الرجوع الصريح بلفظه أو الإحالة إليه، وأبين منزلته في تراث النحويين، وأبدي وجهة النظر إن احتاج المقام والموضوع إلى تعليق. وقد تضمنت البحث مقدمة حوت التمهيدي وثلاثة فصول: الأول: للآراء والأقوال المعدول عنها، وجاءت في عشرين موضعاً. وفي الثاني: أسباب الرجوع، وفي الثالث: آثاره. ثم ختم البحث بأبرز النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الرجوع عن القول، العدول عن الرأي، ترك المذهب، تغيير الرأي، هجر القول.

Abstract:

This study examines a phenomenon recurrent in the works of Arab grammarians, namely the retraction of opinions and the abandonment of previously held views. The research seeks to elucidate the causes and motives behind such retractions, highlight their manifestations and consequences, verify the accuracy of what has been transmitted from the grammarians in this regard, assess the soundness of the adopted opinions, and determine the scholarly standing of the abandoned ones. The study is not confined to a particular scholar or historical period. Rather, it is based exclusively on explicit textual evidence that clearly documents instances of retraction and revision. This methodological commitment precluded an extensive tracing of divergent opinions or comparative analysis across different works by the same scholars. After collecting the research material, the adopted methodology involved classifying the issues by identifying the grammatical or morphological chapter and the specific context in which retraction or revision was explicitly stated. The discussion begins with syntactic issues followed by morphological ones, while observing the chronological order of the scholars who revised their views. Each issue is introduced, the explicit statement of retraction is presented verbatim or by reference, its position within the grammatical tradition is clarified, and analytical commentary is provided where necessary.

Keywords: Retracted sayings, dereferencing of opinion, leaving/changing of the doctrine, opinion, abandoning sayings.

Doi: <https://doi.org/10.54940/II16251104>

1658-8126 / © 2025 by the Authors.

Published by J. Umm Al-Qura Univ. Lang. Sci. and Lit.

المؤلف المراسل : إبراهيم محمد العيد

البريد الإلكتروني الرسمي: abutareq@222@gmail.com

المقدمة:

وقد رويت عن أبي عمرو روايات كثيرة مختلفة، «ولعله كان يختار اختيارات مختلفة في أوقات، فينقل كل فريق ما يسمعون منه»^(٧).

ولا غرابة أن يرجع العالم بعد زمن عن رأي بان له خلافة، أو قول ظهر له بطلانه، بل يُحمد له ذلك، ويُعدُّ رافعاً لشأنه.

إلا أن المستغرب وروده تفاوت رأي العالم في الكتاب الواحد، فتجد لأحدهم رأياً في باب، وفي الباب الآخر ما يخالفه وينقضه، وهذا شائع ذائع في كتبهم.

ولذا فإن الواقف عليه محتاج إلى تأني وتروٍّ لئلا يُحمل جميع الوارد على التناقض في الكلام، وقد نبّه الفارسي في بعض تصانيفه إلى شيوعه في كتاب سيبويه، قال: «كثير من الكتاب يجب أن يُتفقد ويُخصَّ فلا يُحمل على ما يتناقض، وهو غير قليل»^(٨).

وهذا التفاوت والتباين في الكتاب الواحد أو الكتب المختلفة قد وعدت أنفاً بقصر الحديث دونه، ما لم يُحكى الرجوع، أو ينصَّ صراحة على العدول.

وهذا النصُّ الصريح الداخلي في الحديث هنا قد يكون بلفظ صاحبه، وقد يكون منقولاً عن غيره، والوارد الموقوف عليه من الرجوع الصريح بلفظ صاحبه أقلُّ من نظيره.

وهم في إيرادهم على أحوال متفاوتة، فقد يُلهج به ابتداءً بعد ظهور الصواب لصاحبه، وقد يكون بعد مراجعة أو مناظرة مع غيره.

ونادراً ما يرد بلا علة ظاهرة، كأن يكون الداعي إليه استيحاش العالم من الانفراد بالرأي، وعدم وجود المشارك فيه، يقول أبو حيان في موضع من شرح التسهيل: «وقد كان ظهر لي ما قاله المصنف، وأمليت في بعض كتبي القديمة، ولم أجد أحداً يقوله فأعرضت عنه»^(٩).

وصور الرجوع الموقوف عليها متعددة، فقد يكون رجوعاً عن تخريج شاهدٍ نحوي، أو توجيهٍ تركيبٍ عربي، وقد يكون رجوعاً عن تحطفة استعمال، أو فهمٍ تبين أنه في النص غير مراد. وستأتي الشواهد والأمثلة على ذلك عند عرض المسائل، إن شاء الله.

ويشارك الرجوع في الورد ألقاظاً آخر، منها قولهم: عدل عنه، وأعرض عنه، وهذا الرأي ذهب إليه أخيراً، وإلى هذا كان يذهب أولاً، ونحوها.

وعلى ما سبق ذكره رأيت أن تكون خطة العمل في ثلاثة مباحث، تسبقها مقدمة تضمنت التمهيد، وتتبعها خاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج والتوصيات.

• في المبحث الأول: الأقوال والآراء المعدول عنها، وجاءت في عشرين موضعاً.

• وفي المبحث الثاني: أسباب الرجوع.

• وفي المبحث الثالث: آثار الرجوع.

والمنهج الذي سرت عليه في هذا البحث بعد جمع مادته العلمية، أن أصنّف المسألة بذكر الباب والموضع الذي ثبت نصُّ الرجوع فيه، مبتدئاً بالمسائل النحوية ثم المسائل الصرفية، ومراعياً في ذلك ترتيب الأعلام الذين

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، أما بعد:

فمن المواضيع التي تسترعي انتباه الناظر في تصانيف العربية نصوص العلماء المشيرة إلى الرجوع عن الآراء، والعدول عن الأقوال.

وقد رغبت بعد تكرر النظر فيها أن أمّ شتاتها، وأن أقف على أسباب الرجوع وآثاره، وعلى صحة المنقول عنهم وعدم صحته، وأن أنظر في وجهة الآراء المختارة، ومنزلة الآراء المتروكة.

ولما عزمْتُ على الاختيار وشرعتُ في جمع النصوص وتتبع المواضيع، استوقف النظر في أثناء القراءة فضلاً عقده السيوطي في (مزهرة) موسوماً بـ(من قال قولاً ثم رجع عنه) إلا أن المسائل المذكورة فيه قليلة جداً، لا يتجاوز عددها خمسة أمثلة، وهي متعلقة بالمعاني اللغوية لا الأحكام النحوية.

ثم علمتُ بعد أن هذا الرجوع قد نُظر فيه، ولكن النظر محصور على الأخص في دراسة^(١)، وعلى المبرد في دراسة أخرى^(٢).

وهذا العمل سالم من الحصر، لم يقف عند عالم دون غيره، أو زمن دون سواه، وقد التزمت فيه الوقوف عند النصوص الصريحة في حكاية الرجوع دون غيرها، وهذا الالتزام أخلاه من تتبُّع الآراء المتباينة للعلماء والموازنة بينها في الكتب المختلفة.

وتباين أقوال النحويين شائع في كتبهم، ومتناثر في مصنفاتهم، حتى إن ابن جني قد عقد له باباً في كتابه الخصائص، سمّاه: (باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين)، وقال فيه عن الأخصف: «وقد كان أبو الحسن ركاياً لهذا التَّبَجِ أخذاً به غير مُحتشم منه، وأكثر كلامه في عاقبة كتبه عليه، وكنث إذا ألزمت عند أبي علي -رحمه الله- قولاً لأبي الحسن شيئاً لا بد للنظر من إلزامه إياه يقول لي: مذاهب أبي الحسن كثيرة»^(٣).

وهذا التباين في آرائهم قد يصح فيه وصف الرجوع في بعض المواضيع، إذ يكون الرأي الأخير هو الأصل في الاستناد إليه، يقول ابن مالك في موضع من شرح الكافية الشافية: «وفي (أحمر) وشبهه خلاف: فمذهب سيبويه أنه لا ينصرف إذا نكر بعد التسمية، وخالفه الأخصف مدة ثم وافقه في كتابه (الأوسط)، وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه»^(٤).

إلا أن بعضها الآخر لا يصح فيها القطع بالرجوع والجزم بالعدول، ربما تردد العالم بين رأيين ليس أحدهما عنده بأرجح من الآخر، يقول ابن جني عن شيخه الفارسي: «كان أبو علي يقول في (هيئات): أنا أفتي مرة بكوتها اسمًا للفعل ك(صه) و(مه)، وأفتي مرة بكوتها ظرفاً على قدر ما يحضرن في الحال»^(٥). وراجع مرة في مسألة إعرابية ناقض فيها قولاً سابقاً، فقال أبو علي: «الذي يقوى في نفسي الساعة هذا»^(٦).

رجعوا زمنياً، ثم أُفدّم للمسألة، وأعرض موضع الرجوع الصريح بلفظه أو الإحالة إليه، وأبيّن منزلته في تراث النحويين، وأبدي وجهة النظر إن احتاج المقام إلى تعليق.

والله أسأل أن يكون هذا العمل نافعا للنظر فيه، ومفيدا للواقف عليه، وصلى الله على نبينا محمد.

المبحث الأول: الأقوال والآراء المعدول عنها:

المسألة الأولى: قولهم: (سمعا لغائهم):

من الأبواب التي وقعت فيها النيابة بين الحركات في الإعراب: باب جمع المؤنث السالم، إذ نابت الكسرة فيه عن الفتحة في حال النصب.

وهذا الإعراب هو مذهب البصريين لا يعرفون غيره، وعُزي إلى بعض الكوفيين نصبه بالفتحة مطلقاً على الأصل، وعزي إلى بعضهم في الناقص وحده، وحكوا من ذلك: سمعتُ لغائهم، وأنشدوا^(*):

فلما جلاها بالإيمايم تحيّرْت .. ثباتاً عليها دُلّها واكتئابها

وحكوا عن العرب أيضاً قولهم: انتزعتُ علقائهم وعرقائهم، وحفرتُ إرائهم، بكسر التاء وفتحها فيها.

وهذا النصب في الجموع المؤنثة لا يعرفه البصريون، ولذا أنكر إمامهم أبو عمرو بن العلاء فصاحة أبي خيرة نَهْشَل بن زيد العدوي لما نصب التاء في قولهم: (استأصل الله عرقائهم) في الرواية المشهورة، وقال له: هيهات أبا خيرة لان جلدك.

إلا أن أبا عمرو اعتدّ بما بعد على ما حكاه ابن جني في خصائصه، قال: «ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجر فيما أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة ممن يرضى عربيته، وإما أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها، ويجوز أيضاً أن يكون قد أقام الضعف في نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه، وذلك أن الأعرابي قد ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها»^(١٠).

والرجوع في هذه المسألة من أبي عمرو قد حكى الفراء مثله في (معانيه) عن أبي الجراح الغنيلي، وكان يختار النصب على الجر في قولهم: ما من قوم إلا وقد سمعنا لغائهم، قال الفراء: «رجع أبو الجراح في كلامه عن قول لغائهم»^(١١).

وللنحويين في توجيه النصب الذي رجع عنه أبو الجراح هنا أقوال:

• **الأول:** أن (لغائهم) جمع (لغة) بالألف والتاء، وقياسها الكسر، ولكن نُصبت بالفتحة توهمًا أن الألف أصلية، كآلف (قضاة)، وأصل (لغة) قبل الحذف: لُغُوّة.

• **الثاني:** أنها (لغاة) جمع لاغ (قضاة) جمع قاضي، وأصلها: لُغُوّة، تحركت الواو وافتتح ما قبلها فقلبت ألفاً، على ما استقر في التصريف،

(*) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي يصف مشنار العسل، وهو في: ديوان الهذليين ٧٩/١، شرح أشعار الهذليين ص ٥٣.

فكما يقال: رأيت قضائهم، يقال: سمعت لغائهم.

• **الثالث:** أن (لغائهم) مفرد رُدّت إليه اللام، وأصله: لُغُوّة، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها، وهو اختيار الفارسي. وردّه ابن مالك بأمر، منها: أنه يؤدي إلى الاشتراك بين المفرد والجمع، ومنها: أن التاء عوض من اللام المحذوفة، فلو رُدّت لكان فيه جمع بين العوض والمعوض منه، وذلك ممنوع^(١٢).

والأرجح من هذه الأقوال أولها، وهو أن الألف في هذه الكلمة وما جاء على مثلها قد نصبتها العرب بالفتحة توهمًا أن الألف أصلية.

المسألة الثانية: جمع (حاجة):

من الألفاظ التي شدّت عن نظائرها في باب الجموع قولهم: (حوائج) في جمع (حاجة)، وقياس جمعها أن يُقال: حاجات في القليل، وحاج وحوج وحوج في الكثير.

وهذا الجمع الشاذ عن نظائره قد أنكره الأصمعي، ووصفه بالمولد، وتبعه في إنكار استعمال العرب له المبرد^(١٣) والحريري^(١٤).

وقيل: إن إنكار الأصمعي له إنما هو لخروجه عن قياس جمع (حاجة)، وإلا فهو كثير في كلام العرب، وحكى الرياشي والسجستاني أنه رجع عن قوله، وأنه شيء عرض له من غير بحث ولا نظر^(١٥).

ويؤيد رجوعه أنه أورده في بعض تصانيفه مجيزاً له وغير مُنكر على قائله، قال في موضع من شرحه ديوان العجاج: «الحاج: جمع حاجة، وحاجات، وقد يقال: حوائج، وقد يقال أحياناً حَوَج»^(١٦).

وأما المتابعان له -أعني المبرد والحريري- فصريح اختيارهما في تراثهما المطبوع المنع والرّد، ولم أقف على خلافه.

ومن العجب أن يُردّ هذا الاستعمال ويُحطّأ، وشواهد في فصيح الكلام لا تكاد تحصى، حتى قال الخفاجي بعد إيراد بعضها في شرح الدرّة: «ولو أورد كل ما جاء لكان كتاباً ضخماً»^(١٧).

المسألة الثالثة: إعمال ما بعد (إن) فيما قبلها:

من الحروف التي نُزلت منزلة الأفعال: (أما)، وهي في المعنى تفيد الشرط والتوكيد، ويلزم جوابها الفاء، ويقدرها النحويون في الاستعمال بـ(مهما يكن من شيء).

ولها في بابها أحكام، منها: أن الفاء الواقعة جواباً لها يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، نحو قولهم: أما زيداً فضرِبْ. وهذا الحكم يشترط فيه جمهور النحويين شرطاً، وهو أن يُقدّر حذف (أما) و(الفاء) فحيث جاز تقديم المعمول قُدّم، وحيث امتنع ذلك مُنِع.

ولذا لا يصحّ في مذهبهم -أعني الجمهور- أن يقال: (أما زيداً فإني ضارِبٌ) لأنه عند تقدير حذفهما سيكون معمول خبر (إنّ) متقدّماً عليها، وهو ممتنع في قواعدهم.

وعُزي إلى المبرد وابن درستويه صحّة هذا التركيب الذي منعه الجمهور، واحتجّ بأن الفصل لما لم يزل بين (أما) و(الفاء) أوقعوا من الفصول بينهما ما

حرف إذا وُجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وفعل إذا وُجدت بشيء من خواص الأفعال، وهو قول المألقي^(٣٠).

والقول الثاني الذي يرى أنها حرف، قد عزاه قوم من النحويين إلى ابن السراج، منهم أبو حيان والمرادي وابن هشام والسيوطي. ونقل ابن النخاس عنه قوله: «أنا أفتي بفعلية (ليس) تقليدًا منذ زمن طويل، ثم ظهر لي حرفيتها»^(٣١).

إلا أن الذي في تراثه المطبوع يُخالف ما نُسب إليه، قال في الأصول: «أما (ليس) فالدليل على أنها فعل - وإن كانت لا تتصرف تصرف الأفعال - قولك: لست، كما تقول: ضربت»^(٣٢).

فإن صحَّ النقل عنه بالرجوع، فلعله في كتاب له لم يصل إلينا بعد، ويؤيده - أعني رجوعه عن مذهب الجمهور - حكاية الفارسي الخلاف فيها بين البصريين، ولا يُعلم مُخالفٌ مُشازٌ إليه بالتعيين إلا هو ومعاصره أبو بكر بن شُعَيْر.

وقد تابعهما الفارسي في الاختيار بعد حكاية الخلاف، فقال: «وما يدل على أنها ليست بفعل أنها تدل على النفي، ولا تدل على حدث ولا زمان، والأفعال منها ما يدل على حدث وزمان، ومنها ما يدل على زمان فقط، فإذا كان هذا هكذا وتعرّت (ليس) من المعنيين جميعًا غُلبَ أنها ليست بفعل»^(٣٣).

إلا أنه في تصنيف آخر قد حكى نقيض هذا الاختيار، فعدها من الأفعال المشاركة ل(كان) في العمل^(٣٤).

ولم أقف على نص يفيد رجوعه عن أحد الرأيين، والذي استقر عند المتأخرين أنه «يعتقد فيها الفعلية تارة، والحرفية تارة أخرى»^(٣٥).

المسألة السادسة: الوقف على المنون المقصور:

إذا وُقف على المقصور المرفوع أو المجرور أو المنصوب في حال تنوينه ففيه للنحويين ثلاثة مذاهب: أولها: قول منسوب إلى سيبويه، وهو أن يُجرى المعتل مجرى الصحيح، فتكون الألف في النصب بدلا من التنوين، وفي الرفع والجر هي لام الكلمة. والثاني: قول أبي عثمان المازني، وهو أن الألف في الأحوال الثلاثة بدل من التنوين. والثالث: قول الكسائي وأبي سعيد السيرافي، وهو أن الألف أصلية في الأحوال الثلاث، أي هي حرف الإعراب.

والقول الأول المنسوب إلى سيبويه قد «ذهب إليه أبو علي الفارسي، ثم رجع عنه إلى قول أبي عثمان»^(٣٦).

وقد احتجَّ أبو عثمان المازني لمذهبه بأن التنوين إنما أبدل منه الألف في حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله، وهذه العلة حاضرة في جميع أحوال المقصور رفعا ونصبا وجرًا، بل الإبدال في هذا الباب أولى وأحرى لأن الفتحة فيه لازمة، وفي الصحيح غير لازمة.

وهو مذهب قويٌّ في القياس، إلا أنه معترض بأمرين: الأول: وقوعها رويًا في الشعر في حال النصب، ولا خلاف بين أهل القوافي في أن الألف المبدلة من التنوين لا تكون رويًا. والثاني: إمالتها في الكلام، وبها قرئت

لا يتقدّم في غير هذا الموضوع لضرورة الفصل. ونُقل التصحيح أيضًا عن الفراء، مع التوسع في الحكم ليشمل بقية أخوات (إن)^(١٨).

ومذهب المبرد هنا منصوص على رجوعه عنه وتركه له، وشهد عليه الرّجّاح قائلا: «رجوعه مكتوب عندي بخطه»^(١٩).

إلا أن هذا الرجوع لم يشتهر في كتب النحويين، فنسبوا إليه الرأي الأول دون الأخير، ومن هؤلاء: السيرافي^(٢٠) وابن الشجري^(٢١) وابن يعيش^(٢٢) والمرادي^(٢٣) وابن هشام^(٢٤).

ونصّه في (المقتضب) - كما أفاد محققه - يشير إلى موافقته للجمهور، قال في باب (أما وإنما): «وجملة هذا الباب: أن الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل»^(٢٥). وهذا رأي الجمهور كما مرّ آنفًا.

المسألة الرابعة: الضمير المتصل باسم الفاعل:

اختلف النحويون في حكم الضمير المتصل باسم الفاعل إذا ورد مفردًا معرّفًا ب(أل) في نحو: (جاء الضاربك)، فعزى إلى سيبويه وهشام والأخفش أن الضمير في موضع نصب، لأنه نائب عن الظاهر، ولو حلَّ الظاهر محلّه لم يكن إلا منصوبًا.

وذهب المبرد في أحد قوليه، والرماني والزنجشيري إلى أنه في موضع جر، واحتجوا بأن الضمير نائب عن الظاهر، وعند حذف التنوين من الوصف المجرّد من (أل) يكون الظاهر مجرورًا، فكذلك النائب عنه^(٢٦).

وضّعف هذا المذهب، ونقل ابن السراج أن المبرد رجح عنه، قال في الأصول: «وحكي لي عنه بعد أنه قال: (الضاربك) الهاء في موضع نصب»^(٢٧).

وما حكى عنه هو صريح كلامه في (المقتضب)، قال في باب (المضمر المتصل): «وكذلك تقول: هذا الضاربي، والياء في موضع نصب»^(٢٨).

وهذا المذهب الذي رجح المبرد عنه قد عزاه قوم إلى سيبويه، والمشهور من مذهبه ما حكاه السيرافي في شرح كتابه، من أنه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب، فيقول: الكاف في (ضاربك) في موضع جر لا غير لأنك تقول: ضاربو زيدٍ بالخفض لا غير، والكاف في (الضاربك) و(الضاربك) يجوز أن تكون في موضع جر، وأن تكون في موضع نصب، وإذا قلت: (الضاربك)، كانت في موضع نصب لا غير، لأنك لو وضعت مكانه ظاهرًا لم يكن إلا نصبًا^(٢٩).

المسألة الخامسة: الخلاف في (ليس):

انفردت (ليس) من بين الأفعال الناسخة في ورود الخلاف في فعليتها، والخلاف فيها على ثلاثة أقوال:

- الأول: أنها فعل ماضٍ، وهو قول الجمهور، واستدلوا بأمر، منها: اتصال الضمائر بها، واستنارها فيها، وانفتاح أواخرها، ولحاق التاء التأنيث الساكنة لها.
- والثاني: أنها حرف، ونُسب لابن السراج، وابن شُعَيْر، والفارسي في أحد قوليه، واستدلوا بمجموده، ومخالفته لسنن الأفعال عامّة.
- والثالث: أنها ليست محضة في الحرفية، ولا محضة في الفعلية، وإنما هي

إذ عدَّ (أَنْ) في كتابيه (شرح الجمل) (٤٧) و(المقرب) (٤٨) من الحروف الرابطة في القسم مستشهداً بقول الشاعر (٤٩):

أما والله أن لو كنت حُرًّا * وما بالحرّ أنت ولا العتيق
ثم رجع عنه في شرحه (الإيضاح)، ورأى أنها دخلت على (لو) توطئة يجعل الفعل الواقع بعدها جواباً للقسم، موافقاً بذلك سيبويه فيما عزي إليه (٤٩).

وعُزي إلى سيبويه أن (أَنْ) في هذا الموضع زائدة، دخولها كخروجها، وهو ظاهر نصّ الكتاب، قال سيبويه: «فأما الوجه الذي تكون فيه [أَنْ] لغواً فنحو قولك: لَمَّا أَنْ جَاءَ ذَهَبْتُ، وأما والله أن لو فعلت لأكرمئك» (٥٠).

المسألة التاسعة: النصب على نزع الخافض:

يجوز في العربية أن يعمل المصدر عمله فعله مضافاً، أو مجرداً من (أل) والإضافة، أو معزفاً بـ(أل)، والأخير إعماله قليل، ومن شواهد قول الشاعر (**):

لقد عَلِمْتُ أَوْلَى المَغِيرَةِ أَنِّي.. كَرَّرْتُ فَلَمْ أَتَكَلَّ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
وقد أنشده الفارسي في كتابه (الإيضاح)، ووجه النصب في (مستمع) على أنه مفعول (الضرب) لا غير، ومنع أن يكون منصوباً بالفعل (كررت)، على تقدير نزع الخافض منه؛ أي: كررت على مستمع فلم أتكل عن ضربه، قال: «فإن ذلك لا يُحمل عليه ما وُجد مندوحة عنه» (٥١).

إلا أنه في كتابه (التذكرة) أجازته وعدّه وجهاً، قال ابن يسعون معتزلاً له: «وليس ينكر على العالم أن يرجع عن قول إلى ما يرى غيره خيراً منه» (٥٢).

وما رجع إليه وأجازته، قد أجازته السيرافي، على ما نقله ابن بَرِي عنه (٥٣)، وخُرِجت عليه آيات قرآنية، منها قوله تعالى حكاية عن إبليس: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، أي: على صراطك المستقيم.

وهو عند جمهور النحويين مقصور على الضرورة، ولا يُتعدى به مواضع السماع، ولا يُحمل عليه ما وُجد عنه مندوحة.

المسألة العاشرة: دخول همزة الاستفهام على حروف العطف:

تعد همزة الاستفهام أصل أدوات الاستفهام، ولأصلتها استأثرت عن أخواتها بأحكام، منها: تصدُّرها ودخولها على حروف العطف، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نَكَلِّمْكَ عَنْهَا وَنَعْلَمُ مَا تَصَدَّقَ﴾ [البقرة: ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْتَةٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [هود: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ إِذَا مَا وَعَقَّ آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [يونس: ٥١].

(*) البيت من الوافر، لم يُنسب لقائل، وهو في: معاني القرآن للفراء ١٩٢/٣، والمقرب ص ١١٣.

(**) البيت من الطويل، للمرار الأسدي، في: شعره ٤٦٤، كتاب سيبويه ١٩٢/١.

عدد من الآيات، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتَىٰ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، ولو كانت بدلا من التنوين لما ساغت فيها الإمالة، إذ لا سبب لها.

وأرجح هذه المذاهب ثالثها، وهو أن التنوين قد حذف من المقصور مطلقاً، وهو مذهب منسوب لسيبويه، وهو المفهوم من كلامه (٣٧)، وبه قال ابن بَرهان (٣٨) وابن مالك (٣٩).

المسألة السابعة: المنع من الصرف:

الأسماء العربية في العربية على قسمين: منصرفة وغير منصرفة، وغير المنصرف منها على قسمين: قسم لا ينصرف مطلقاً لا في المعرفة ولا في النكرة، وقسم لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة.

وزاد بعض النحويين قسماً ثالثاً، وهو ما لا ينصرف في النكرة وينصرف في المعرفة، وأرادوا به المعدول في العدد إذا سُمِّيَ به، نحو: (مثنى) و(ثلاث) لأنه ليس فيه إلا التعريف، وهو لا يمنع منفرداً، فإذا نُكِّر امتنع صرفه، لأنه فيه شبه أصله، وقد كان في الأصل غير منصرف.

وهذا من المواضع الغريبة، والمعروف عكسه، وهو منسوب للأخفش في قول له (٤٠)، والفارسي (٤١)، وارتضاه ابن عصفور (٤٢).

وحكي عن الفارسي أنه رجع عنه، قال ابن الفَخَّار: «ولعل الفارسي إنما قال ذلك في معرض المناظرة، وما يقال في معرض المناظرة لا يلزم أن يكون مذهباً، ويبدل على ذلك رجوعه عنه في (الإيضاح)، فهذا هو الصحيح إن شاء الله» (٤٣).

ومذهبه في (الإيضاح) هو مذهب الجمهور، وعليه نصّ في (التذكرة)، قال فيه عن (مثنى وثلاث ورباع): «إذا سُمِّيَ بشيء من ذلك فالقياس الانصراف، وذلك أن الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم، والعدل قائم في الحالتين جميعاً» (٤٤).

المسألة الثامنة: جواب القسم:

القسم عند النحويين: جملة يؤكِّد بها جملة أخرى، والغرض منه توكيد ما يُقسم عليه من نفي وإثبات، ليزول الشكُّ عن المخاطب.

ولما كانت جملة القسم وجملة الجواب متباينتين جيء بحرف يربط إحداها بالأخرى، والحروف الرابطة أربعة: إن، واللام، وما، ولا. ولما كان المحلوف عليه لا يخلو من أن يكون موجباً أو منفيّاً، لجعل للإيجاب حرفان، وهما: اللام وإن، وجعل للنفي حرفان، وهما: ما ولا.

وزعم الأخفش أن العرب قد تتلقى القسم بلام التعليل، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢]، والمعنى: لِيُرْضَوْكُمْ. ووافقته الفارسي في (العسكريات)، ورجع عنه في (البصريات) و(التذكرة) (٤٥).

قال أبو علي في (البصريات): «لا يجوز تلقي القسم بلام (كي)، ولا ورد منه شيء في كلام العرب، ف(لِيُرْضَوْكُمْ) متعلق بـ(يخلفون)، ولم يُرد القسم» (٤٦).

وهذا الرجوع من أبي علي في هذا الباب قد وقع مثله لابن عصفور،

والاستفهام له الصدر، ولا ل(علمت) لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمحذوف يفستره (سأنتقيه) لأن (علمت) حينئذ لا محل لها. واختار أن تكون (ما) استفهامية مبتدأً بما، و(ذا) موصولة هي الخبر، و(علمت) صلتهما، وأن (دعي) غُلق عن العمل بالاستفهام^(٥٨). ورؤوه لاختصاص التعليق بأفعال القلوب.

وقد حُكي رجوعه عن هذا الاختيار في بعض مصنفاته، قال أبو حيان: «وقد رجع الأستاذ أبو الحسن عن هذا التخريج في بعض تصانيفه، فقال: وقد استعملت في الشعر استعمالاً ثالثاً، وهو جعلها بمنزلة (الذي)، أو بمنزلة نكرة موصوفة، قال: دعي ماذا علمت سأنتقيه»^(٥٩).

ولم أقف على هذا النص الذي يفيد الرجوع في تراثه المطبوع، وليس فيه ترجيح واختيار لأحد الوجهين، أعني كونه موصولة أو نكرة موصوفة. وجعلها نكرة موصوفة هو اختيار الفارسي^(٦٠)، وحثه أن التركيب وارد في الأجناس دون الموصولات. واختار السيرافي^(٦١)، وابن خروف^(٦٢)، وابن مالك^(٦٣) أن تكون موصولة بمعنى (الذي).

المسألة الثانية عشرة: تقديم أخبار الأفعال الناسخة على الأسماء:

الأصل في الأفعال الناسخة أن ترد في الكلام ناقصة لا تكتفي بمرفوعها، بل تحتاج معه إلى الخبر، وأن تتقدم الأسماء فيها على الأخبار. ولكن ربما خولف هذا الأصل وجاء الاستعمال على غيره.

ومما خالف الأصل وتعددت عنده آراء النحويين وتباينت: ورود الخبر مقدماً على اسمه، والخبر جملة فعلية، في نحو: (كان يقوم زيداً)، على أن يكون (يقوم) في موضع الخبر.

فمنهم من منع قياساً على المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز إذا قلت: (زيداً يقوم) أن تقدم الفعل ويكون خبراً للمبتدأ، فكذلك خبر هذه الأفعال، لأنها أفعال داخلية على المبتدأ والخبر.

ومنهم من أجاز، وحثه التفريق بين البابين، أعني باب المبتدأ والخبر، وباب الأفعال الناسخة، لأن العامل في الأول معنوي وهو الابتدء، والعامل في الآخر لفظي وهو الفعل، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي. وحثه أيضاً في أن اللبس عند التقديم والتأخير مأمون وغير وارد، بخلافه في باب المبتدأ والخبر، فإنه يلتبس بالفعل والفاعل^(٦٤).

والمنع كان مذهباً لابن عصفور في تصنيف له، ثم رجع عنه في تصنيف آخر، قال ابن هشام مُظهرًا هذا التفاوت في الرأي الذي نذكره: «اختيار ابن عصفور المحكي عنه هو قوله في (المقرب)، وقد رجع عنه فاختر في (شرح الجمل الجواز)^(٦٥).

وما حكاه ابن هشام هو الصحيح الثابت في الكتابين، واختيار ابن عصفور الأخير هو اختيار ابن جني^(٦٦)، وقد حُرِجت عليه شواهد قرآنية، منها قوله تعالى: «وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ» [الأعراف: ١٨٥]، وقوله تعالى: «وَدَمَرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ» [الأعراف: ١٢٧]، وقوله تعالى: «وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا» [الجن: ٤]، فالأفعال (اقترب) و(يصنع) و(يقول) في موضع الخبر، وقد تقدمت على الأسماء. وغيرُ المحيز يُقدَّر ضمير الأمر

وسائر أخواتها يتأخرن عن حروف العطف، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو قوله تعالى: «وَكَيْفَ تَصْفِرُونَ وَأَنْتُمْ نَسَائِي عَدَائِيكُمْ» [آل عمران: ١٠١]، وقوله تعالى: «فَأَيُّ تَذَهَبُونَ» [التكوير: ٢٦]، وقوله تعالى: «فَأَيُّ تُؤَفِّكُونَ» [الأنعام: ٩٥]، وقوله تعالى: «فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهَوْنَ» [المائدة: ٩١].

إلا أن الزمخشري في هذا الاختصاص ذهب مذهباً مخالفاً، فادعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفة عليها بالعاطف ما بعده، ويُقدَّر في كل موضع ما يناسبه، ففي قوله تعالى: «أَوَلَمْ نَكُنْ عَهْدًا وَعَهْدًا» وقوله تعالى: «أَفَلَا تَعْقِلُونَ» يكون التقدير: أكفروا وكلما عاهدوا، وأجهلون فلا تعقلون. وكأنه رأى أن الحذف أولى من التقديم والتأخير، قال ابن مالك: «وقد رجع الزمخشري عن الحذف إلى ترجيح الهمزة على أخواتها بتكميل التصدير»^(٥٤).

ورجوعه هو رجوع إلى مذهب النحويين المتقدمين كافة، ولم يخالفهم في ذلك -فيما وقف على- سوى محمد بن مسعود الغزني، حكى رأيه أبو حيان^(٥٥)، وليس من الشهرة في هذه الصنعة بمكان.

والواقف على تفسير الزمخشري يرى تفاوتاً واضطراباً في توجيه الآيات، ففي مواضع يرى أن الهمزة مقدّمة على حرف العطف والأصل أن تكون بعده، كما يرى الجمهور، وفي آخر يذكر هذا الرأي ويجوز غيره، وهو أن يكون العطف على جملة محذوفة، ولا تقديم ولا تأخير، وفي مواضع غيرها يُقدَّر محذوفاً ولا يذكره غيره، وهو المذهب المتروك، قال الشيخ محمد عزيمة -رحمه الله-: «وكان الزمخشري في كثير من المواضع يلوذ بالصلمت فلا يذكر ولا يشير إلى أحد الرأيين، ففي مواضع (أفلم) و(أولم) التي تبلغ (٤٧) موضعاً لم يتحدث عنها إلا في موضعين»^(٥٦).

وليس في كتابه (المفصل) ما يفيد عن مذهبه سوى قوله في همزة الاستفهام: «وتوقعها قبل (الواو) و(الفاء) و(ثم)، قال الله تعالى: «أَوَلَمْ نَكُنْ عَهْدًا وَعَهْدًا»، وقال: «أَقْمَنَ كَأَنَّ عَلَيَّ بَيْتَةً مِّن رَّبِّي»، وقال: «أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ» ولا تقع (هل) في هذه المواضع»^(٥٧). وكأنه إشارة إلى مذهبه الأخير في اختصاصها بالدخول على الحروف العاطفة من دون حذف ولا تقدير.

المسألة الحادية عشرة: الخلاف في (ماذا):

استعملت العرب (ماذا) استعمالاً عدّة، أشهرها أن تكون استفهاماً وسؤالاً، وأقلها أن تكون موصولة بمعنى (الذي)، واختلف النحويون في الترجيح والاختيار في عدد من الشواهد، ومن ذلك بيت الكتاب^(*):

دعي ماذا علمت سأنتقيه .. ولكن بالمُعَيَّبِ نَبِيْنِي

فالجمهور على أن (ماذا) كلُّها مفعول (دعي)، ثم افرقوا فقال بعضهم: هي موصول بمعنى: الذي، وقال آخرون: هي نكرة بمعنى: شيء.

وخالفهم ابن عصفور، ومنع أن تكون (ماذا) مفعولاً ل(دعي) لأن

(*) البيت من الوافر، لمزرد بن ضرار، في: ديوانه ٦٨، وغزي لغيره. وهو بلا نسبة في:

والشأن اسمًا لها، وهذه الأفعال خبرًا عنها^(٦٧).

المسألة الثالثة عشرة: جمع الأسماء المذكورة التي لا تعقل بالألف

والتاء:

الأصل في الأسماء المذكورة غير العاقلة أنها لا تُجمع بالألف والتاء، ولم يخرج عن هذا الأصل سوى ألفاظ يسيرة، منها قولهم في جمع (حَمَام): حَمَامَات، و(حُسام): حُسامَات، و(شُرَادِق): شُرَادِقَات. وكان حقها في الجمع التذكير لا التأنيث.

وجمهور النحويين يرون أن هذا الخارج عن الأصل مقصور على السماع لا يصح القياس عليه.

ومنهم من فصل في هذه الأسماء: فما جاء منها مجموعًا على صيغة التذكير منع جمعه بالألف والتاء، نحو: جولى وأرنب، إذ قالوا فيهما: جُولَى وأَرْنَب، وما لم يُجمع مكرّرًا أجاز جمعه بالألف والتاء قياسًا مطردًا، نحو: حَمَامٌ وحَمَامَاتٌ وسجلاّت. وهو ظاهر مذهب سيبويه، وإليه ذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أخيرًا^(٦٨).

وكان ابن عصفور يذهب أولًا إلى أن هذه الأسماء لا تُجمع بالألف والتاء إلا حيث شُعت، وعليه نصّ في شرحه (جمل الزجاجي)^(٦٩)، ومذهبه الأخير في التفصيل ثابت في كتابه (المقرب)^(٧٠).

ويرد هنا إشكال وسؤال: كيف يكون المذهب الأخير في كتابه (المقرب) وقد مرّ في المسألة السابقة أن (المقرب) مُتقدّم زمنًا على (شرح الجمل)؟!

والذي يمكن الجواب به أن يقال: إن (شرح الجمل) متأخر عن (المقرب)، ولكن ابن عصفور قد أعاد النظر في الأخير وهذبته، ومن التهذيب والتغيير ما وقع هنا، ويرجح ذلك إشارة أبي حيان في التذييل والتكميل إلى أن لكتاب (المقرب) نسخة قديمة قد وهم فيها ابن عصفور في بعض المواضع^(٧١).

المسألة الرابعة عشرة: حذف الفاعل:

لا تتم الجملة العربية إلا بوجود ركنيها الأساسين: المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل، ولا يصح أن يوجد أحدهما دون الآخر.

وما جاء الكلام على خلافه قدر النحويون فيه وجهًا يصح به المعنى، ومن الشواهد القرآنية التي تعددت أقوالهم في تخريجها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَ جُنُودُهُمْ حَتَّىٰ جِيئَ﴾ [يوسف: ٣٥]، فقد قيل: إن الفاعل هو جملة (ليسجننه). وقيل: إن الفاعل ضمير مستتر عائد على السجّن المفهوم من (ليسجننه) أي: ظهر لهم حبسه. وقيل: إن الفاعل ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل (بدا) والتقدير: بدا لهم بداء.

والتوجيه الأخير قد ذكره ابن مالك مشتطًا أن يكون مثل هذا الإسناد إلى مصدر الفعل مُشعرًا برأي كالظهور والإبانة، أو يكون الفعل فعلًا استثناء كقولهم: قاموا ما عدا زيدًا، وخلا عمرًا، أي: جاؤز قياهم زيدًا.

قال أبو حيان معلقًا على هذا الاشتراط والتوجيه: «وأما قوله: (أو

يكون الفعل فعلًا استثناء) فهذا لم يذهب إليه أحدٌ فيما علمناه، وإنما الفاعل عند النحويين لفعل الاستثناء ضمير مفرد يعود على البعض المفهوم من المعنى، أي: قام القوم حاشا هو -أي: بعضهم- زيدًا، وكذلك باقيها. وقد كان ظهر لي ما قاله المصنف، وأميلته في بعض كتبي القديمة، ولم أجد أحدًا يقوله فأعرضت عنه^(٧٢).

وهذا الاستيحاش من الانفراد بالمذهب أو التخريج نادر الورود في كتبهم، وصاحبه متبّع لوصية نافعة متقدمة، يقول صاحبها -وهو الأديب ابن المقفع-: «وعلى العاقل أن يجنّب عن المضى على الرأي الذي لا يجدّ عليه موافقًا وإن ظنّ أنه على اليقين»^(٧٣).

المسألة الخامسة عشرة: الأسماء الملازمة للإضافة:

من الأسماء في العربية ما يلزم إضافتها إلى غيرها، وهي نوعان: الأول: ما يلزم الإضافة لفظًا ومعنى. والثاني: ما يلزم الإضافة في المعنى دون اللفظ. وإلى ذلك أشار ابن مالك في ألفيته في قوله^(٧٤):

وبعضُ الأسماء يضافُ أبدًا .. وبعضُ ذا قد يأت لفظًا مفردًا

ومراده بذلك: أن من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظًا ومعنى، فلا يستعمل مفردًا بحال، ومنها ما يلزم الإضافة في المعنى دون اللفظ، ويجوز أن يستعمل مفردًا غير مضاف.

وقد فهم ابن هشام من قوله: (قد يأت لفظًا مفردًا) أنّ فيه نقصًا للأبدية المذكورة أولاً، واعتدّر لابن مالك بإرادة الملازمة الغالبة لا الدائمة، ومثّل لهذا الورود والاستعمال بقوله ﷺ لفاطمة بنت قيس رضي الله عنها: «أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه»^(٧٥)، أي: أن العصا ملازم له في غالب أحواله لا جميعها.

ثم رجع عن هذا الفهم، وعن التمثيل له، وقال في حواشيه على الألفية: «ظهر لي فساد ذلك لأن الأبدية تنافيه. وإنما الجواب عنه بالإعراب، وهو أنّ (لفظًا) بتقدير: في اللفظ، و(مفردًا) حال، أي: وبعض المضاف أبدًا قد يفرّد في اللفظ، وهذا لا نزاع في صحته معنى»^(٧٦).

وهذا الرجوع من ابن هشام يُحتمل فيه أن يكون خاطئًا عرض له، ثم أظهره واعتدّر عن السابق له، ويُحتمل أن يكون أطلع على كلام غيره فعلم المراد وأظهره. ولفظه يرجح الأول.

المسألة السادسة عشرة: تصرف الفعل (كاد):

من النواسخ المحمولة على باب (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر: أفعال المقاربة، وقد أفردت بباب مستقل لأنه الثم في خبرها أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع.

وهي لا تتصرف، ولا يستعمل منها غير الماضي، إلا (كاد) و(أوشك) على رأي بعضهم، فقد استعمل منهما المضارع، وربما جاؤوا لهما باسم فاعل.

واسم الفاعل من (كاد) ذكره ابن مالك في (الكافية الشافية)، وأغفله

في (التسهيل) و(الألفية)، وشاهدته قول كُنْزٍ (*):

أموث أَسَى يومَ الرِّجَامِ وإنَّني .. يَقِينًا لَرَهْنٌ بالذي أنا كائدُ

وقد روي البيهقي بالباء (أنا كابد) من المكابدة، وهي الاجتهاد في العمل. ورجَّح هذه الرواية ابن هشام في (شرح الألفية)، متكِّفاً على إنشاد ابن السكيت لها بالباء في شرحه (ديوان كُنْزٍ).

ثم رجع عنها في كتابه (تخليص الشواهد) وصوّب الرواية الأولى، قال فيه: «وبعد، فالظاهر ما أنشده الناظم، وكنت أقمت مدة على مخالفته، وذكرته ذلك في (توضيح الخلاصة) ثم أتضح لي أن الحق معه»^(٧٧).

وهذا الرجوع بلفظه الصريح عزيزُ الوجود وناذرُ الوجود، لا يكاد القارئ يقف على مثله في التراث النحوي، فرحم الله ابن هشام، وجزاه عن أهل العربية خير الجزاء.

المسألة السابعة عشرة: وزن (فَطَوُطَى):

مما تقرّر في علم التصريف أن الألف لا تكون أصلاً في الأفعال ولا الأسماء المتصرفة، وإنما تكون زائدة أو منقلبة عن واو أو ياء.

وفي الحكم على أصلاتها وأصالة غيرها في بعض المواضع تعددت الأقوال وتباينت الآراء، ومن ذلك قولهم: (فَطَوُطَى) في المتبختر في مشيه، فقد تكرر ذكره في كتاب سيبويه، واختلف توجيهه، ففي موضعين من الكتاب عدّها بمنزلة: غَدَوْدُنْ وَعَثَوْتُلْ (***)، على زنة: فَعَوَّعَلْ، قال في (باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل): «ويكون على فَعَوَّعَلْ في الصفة نحو: عَثَوْتُلْ وَفَطَوُطَى وَغَدَوْدُنْ»^(٧٨)، وقال في (باب علل ما يجعله زوائد): «وأما فَطَوُطَى فمبنيّةٌ أنّها فَعَوَّعَلْ؛ لأنك تقول: فَطَوَانْ، فنشتق منه ما يُذهب منه الواو، ويُثبت ما الألف بدل منه»^(٧٩). وفي آخر التصريف في (باب ما تلزم الواو فيه بدل الياء) عدّها بمنزلة صَمَحَمَحْ (***) على زنة: فَعَلَّلْ، قال: «وأما المَرَوْرَاةُ (***) فبمنزلة الشَّجْوَجَاةُ (***) وهما بمنزلة صَمَحَمَحْ، ولا تجعلهما على عَثَوْتُلْ لأن مثل صَمَحَمَحْ أكثر. وكذلك فَطَوُطَى»^(٨٠). قال أبو حيان: «وهو رجوع عما قاله في البابين المتقدمين»^(٨١).

واستدلّ على أصالة الألف في هذه الكلمة من قبل أنّها لو جعلت زائدة والواو مثلها لكان وزنها (فَعَوُّلَى) وهو مفقود في كلام العرب. ولو جعلت الواو أصليةً وأحد المضعفين زائداً لكان وزنها (فَعَلَّعَى) وهو مفقود في كلامهم أيضاً، ولا يصح أن تكون الواو أصليةً والمضعفان أصليان؛ لأن أصلاتها في بنات الأربعة لا تكون إلا في المضاعف، نحو: ضَوَّضَيْتْ

(*) البيت من الطويل، في: ديوانه ١١٤/٢.

(**) الغدودن: الناعم. والعوثل: القدم العبي المسترخي.

(***) الصمحمح: الشديد القوي.

(****) المروراة: الأرض القفر.

(*****) الشجوجي: المفرط في الطول.

وَقَوَّيْتْ (***)، فلم يبق إلا أن تكون الواو زائدة من لفظ اللام، أو من غير لفظ اللام، فإن كانت من لفظ اللام كان وزنها: فَعَوَّعَلْ، نحو: غَدَوْدُنْ، وَعَثَوْتُلْ، وإن كانت من غير لفظ اللام كان وزنها: فَعَلَّلَا، نحو: صَمَحَمَحْ، وَدَمَكَمَكْ (***)).

والظاهر من النصوص السابقة أن سيبويه -رحمه الله- يميز الوجهين، وإليه عزاه بعض النحويين كالفارسي في بعض تصانيفه^(٨٢)، وابن عصفور^(٨٣).

ومن عزا إليه الرأي الأول وحده احتجّ بظاهر كلامه، واستدلّ بالاشتقاق، وذلك أنهم قالوا: اقْطَوُطَى إذا أبطأ في مشيه، ولا يجوز فيه إلا اقْطَوَّعَلْ لفظاً فَعَلَّلْ في الكلام. ويؤيده أن النصّ فيه صريح ومعلّل، بخلاف الآخر فهو مُرسل مُطلق يحتمل القصد وعدمه، وعدم القصد مُشار إليه في كتبهم فليرجع إليه.

ومن عزا إليه الرأي الثاني فيؤيده أن باب فَعَلَّلْ أوسع وأكثر من باب فَعَوَّعَلْ، على ما ذكره سيبويه، إلا أن النص الصريح في الاختيار يخالفه.

والرأي الأول عزاه إليه الرضوي^(٨٤)، وصحّحه السيرافي^(٨٥)، والرأي الثاني عزاه إليه الفارسي واختاره في بعض مصنفاته^(٨٦)، وهو اختيار المبرد^(٨٧)، وابن عصفور^(٨٨)، وابن أبي الربيع^(٨٩).

المسألة الثامنة عشرة: تصغير (بُرُوكَاء):

التصغير في العربية من خصائص الأسماء، وله عدة معانٍ، منها: تحقيرٌ عظيمٌ، وتقليلٌ كثيرٌ، وتقريبٌ بعيدٌ.

وبين النحويين في تصغير بعض الأسماء الواردة أقوال متباينة، ومما اختلفوا في تصغيره قولهم: (بُرُوكَاء) في الثبات في الحرب والجد فيه، فقد ذهب سيبويه إلى أنه يُصغَّرُ على: بُرُوكَاء، بحذف الواو، وتخفيف الياء^(٩٠)، وذهب المبرد إلى أنه يُصغَّرُ على: بُرُوكَاء، بالإدغام والتشديد^(٩١).

وحجة سيبويه أن الألف المدودة تُشبه هاء التأنيث، وتُشبه الألف المقصورة، وشبهها بالهاء عصبها من الحذف، لأن الهاء لا تحذف، وشبهها بالألف المقصورة ألزمها حذف الواو، لأنها كالألف الأولى في (حجاري)، فكما تحذف هذه الألف في التصغير، فكذلك تحذف الواو.

وأما المبرد فقاسها على (بُرُوكَاء)، مشبّها الألف المدودة بهاء التأنيث فقط، فكما لا تحذف الواو مع الهاء في التصغير، فكذلك لا تحذف مع الألف المدودة.

وقد حكى ابن الدقان هذا الخلاف، وأشار إلى أن مذهب المبرد هو رأي سيبويه، وظاهر نصّه في الكتاب أنه قد رجع عنه، قال في العُرّة: «واختلفوا في (بُرُوكَاء) فسيبويه يقول: بُرُوكَاء بالحذف، والمبرد يقول: بُرُوكَاء بالإدغام. وظاهر كلام سيبويه الرجوع عن مذهبه؛ لأنه شبه همزة

(*****) (ضوضيت): من الضوضاء والجلبة. و(القوفاة): صوت الدجاجة.

(*****) الدمكمك: الصلب الشديد.

ما روي عنه من قوله بردّ الاشتقاق فما يصحّ مع هذا إلا أن يكون قد رجع عنه، أو ناقض كما ترى»^(١٠٢).

وتصانيفه الأخرى لم ترّ النور بعدُ فيما أعلم، ولعل الأيام تكشف عنها ليوقف على حقيقة الإنكار، وصحة الرجوع أو عدمه.

المبحث الثاني: أسباب الرجوع:

الرجوع عن الرأي - كما مرّ قبل - لا يُنقص من شأن صاحبه، ولا يضع من قدره، بل يكسبه الرجوع إلى الحق والصواب بهاءً وجلالاً.

والمقيم على خطئه بعد معرفة الصواب وظهوره هو المذموم في شرعتهم، يقول الزجاجي في مقدمة كتابه (الإيضاح في علل النحو): «سمعت شيخنا أبا إسحاق الزجاج -رحمه الله- يقول: سمعت أبا العباس المبرد -رحمه الله- يقول: الناس يلحقهم السهو والغلط، فإذا غلطوا فرجعوا فكأن لم يغلطوا، وإذا أقاموا على الغلط بعد أن يتبيّن لهم الصواب كانوا جهالاً كذّابين»^(١٠٣).

ومن خلال النظر المتتابع في تراث النحويين رأيت أن أسباب الرجوع لا تكاد تخرج عن الآتي:

- أن يكون الحكم صادراً عن سماع ناقص، ثم يبلغ الإمام بعد سماع آخر، فيرجع عن رأيه الأول إلى غيره. وقد مرّت حكاية منع أبي عمرو بن العلاء النصب في قول العرب: (استأصل الله عرقائهم)، ثم إجازته بعد سماعه من الفصحاء.
 - أن يهّم العالم في توجيهه ويغلط، ثم يلوح له الصواب بعدُ ويظهر، قال ابن هشام عن توجيهه اختاره في حواشيه على شرح الألفية: «ظهر لي فساد ذلك»^(١٠٤). وقال في موضع من (تذكرته): «واعلم أي بعد أن ذكرت هذين الوجهين ظهر لي ما يقدح في الأول منهما»^(١٠٥). وكان ابن الحاج يعدّ (حبّذا) بمنزلة: (أطري فإنك ناعلة) ثم قال: «كتبْتُ هذا، ثم ظهر لي فرقٌ بينهما من جهة أن (حبّذا) ليس كلاماً محكيّاً كالأمثال»^(١٠٦).
 - العجلة في إطلاق الأحكام، وعدم التريث قبل إظهار الآراء، ومن أبرز شواهده تعقبات المبرد لسيبويه في حادثة سنه، ثم رجوعه عنها بعدُ، على ما حكاه ابن جني في (الخصائص)^(١٠٧). ومنه ما ذكر عن الأصمعي في تخطّته (حوائج)، فقد قيل: إنه شيء عرض له من غير بحث ولا نظر، وقد مرّ ذكره.
 - عدم الموافق والمؤيد للرأي المختار، فيترك للاستباحش من الانفراد به، ومنه قول أبي حيان في موضع من شرح التسهيل: «وقد كان ظهر لي ما قاله المصنف، وأمليت في بعض كتبي القديمة، ولم أجد أحداً يقوله فأعرضت عنه»^(١٠٨). ومنه أيضاً قول أبي بكر خطاب الماردي في توسط مفعول (عسى) بين الفعل وفاعله: «وهذا قول حسن في القياس، غير أنه رأي رأيناه، ولم يقل به أحد غيرنا، واتباعنا لأئمة النحويين أحق وأجمل»^(١٠٩).
- ولهذا الاستباحش نظائر، ومنه الآراء التي تُترك ابتداءً قبل اعتقادها،

التأنيث بناء التأنيث فقال: (وأجروا بزؤكاء وجلولاء بمنزلة ألفي حمراء، وهي بمنزلة التاء) ولا شبهة أنك إذا قلت: جلولة وبروكة وصغرته قلت: مجئيلة وبرؤككة، فهذا رجوع عن مذهبه»^(٩٢).

وسيبويه كما مرّ في الاحتجاج أنّما لم يرجع عن مذهبه، وإنما راعى في التشبيه حرفاً آخر لم يلتفت إليه المبرد في اختياره.

المسألة التاسعة عشرة: النسب إلى (شاة):

من القواعد في باب النسب: أن محذوف اللام إذا نُسب إليه وكانت عينه معتلّة فإن اللام تُردُّ إليه وجوباً، وذلك نحو: شاة، وأصلها: شؤهة، بدليل قولهم: شيباه.

وقد اختلف سيبويه والأخفش في النسبة إليها بعد رد اللام، فمذهب سيبويه أن يقال: شاهي، بإبقاء الحركة على الواو وقلبها ألفاً، ومذهب الأخفش أن يُقال: شؤهي، بسكون الواو، وعدم قلبها ألفاً. وذلك لأنه يرُدُّ الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي فيمتنع القلب^(٩٣).

وحكي عن الأخفش أنه رجع في كتابه (الأوسط) إلى مذهب سيبويه، حكى رجوعه أبو حيان^(٩٤)، ونقله المرادي^(٩٥)، والأزهري^(٩٦)، والسيوطي^(٩٧).

ولا أعرف له موافقاً في مذهبه الأول، وما رجع إليه هو المؤيد بالسمع والقياس، فأما السماع فلأن العرب إذا ردّت المحذوف في التثنية والجمع أبقت العين على ما كانت عليه من الحركة، فتقول: يديان.

وأما القياس فإن اللام لم تُردِّ إلا لتقوى الكلمة، وإذا أسكنت العين فقد أضعفت، وذلك تناقض^(٩٨).

ويرجح رجوعه عن مذهبه في هذه المسألة حكاية بعض المتأخرين الإجماع فيها وعدم الخلاف^(٩٩).

المسألة العشرون: إثبات الاشتقاق في العربية:

مما تميزت به اللغة العربية عن كثير من اللغات الإنسانية اشتقاق بعض ألفاظها من بعض، والرجوع بها إلى أصل.

وإثبات هذا الاشتقاق موضع إجماع بين علماء اللغة أو أكثرهم، وقد حكاه غير واحد منهم، قال ابن فارس: «أجمع أهل اللغة -إلا من شدّد منهم- على أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض»^(١٠٠).

ومن شدّد عن الإجماع يُفطويه فيما حكي عنه وعزّي إليه، فقد نُقل إنكاره للاشتقاق، وردّه له، وذكروا له مصنفاً في إبطاله^(١٠١).

وإنكاره مُعترض بما أثبتته هو نفسه في بعض تصانيفه، ومن ذلك كتابه في أمثال القرآن، فقد حكى الزجاجي أنه تكلم فيه في الاشتقاق، وردّ كثيراً من الكلام إلى أصل واحد. وكتابه هذا ما زال في عداد المفقودات، قال عنه الزجاجي: «وهذا الكتاب مشهور معروف، وفيه هذا الذي ذكرته لك، وأكثره على هذا، ولولا كراهية الإطالة لأتيت على كل ما فيه من هذا النوع، ولكن من نظر فيه وقف على ما نبّهت عليه. وأما

تؤيد المذهب وتنصره. ثم رأته بعد ذلك بمدة بعيدة قد ذكر هذه الاحتجاجات أو قريباً منها في بعض كتبه ولم يرجع عنها»^(١١٩).

المبحث الثالث: آثار الرجوع:

الناظر في التراث النحوي واقفٌ على مواضع عديدة تُعزى فيها آراء لعلماء وفي كتب هؤلاء العلماء ما يخالفها وينقضها.

ومن أسباب ذلك أن يكون العالم قد ذهب مذهباً أو اختار رأياً في تصنيف له، ثم رجع عنه في تصنيف آخر، فيعزو إليه أحدثهم الرأي الأول وحده لعدم وقوفه على غيره، أو يعزو إليه الثاني لخفاء الأول عنه.

وله أسباب أخرى كتعدّد الاختيار في مصنفاته دون التفضيل بين رأي وآخر، أو احتمال العبارة لأكثر من وجه، أو الغلط والنسيان، وهو ملازم للإنسان.

وتعدّد الاختيار دون التفضيل بين رأي وآخر، ودون التمييز بين السابق واللاحق هو الشائع في كتبهم المنتثر في مصنفاتهم، وسبقت الإشارة في المقدمة إلى أنه قد يرد في الكتاب الواحد وفي أبوابه المتتابعة!

وقولي: (احتمال العبارة لأكثر من وجه) أعني بذلك تفاوت العلماء في فهم نصوص الأئمة واستنباط مرادهم في ألفاظهم، وكتبهم حافلة بالاعتراض على العزو لسوء الفهم، وفيه وفي سابقه تتردّد عبارتهم الشهيرة (واختلف النقل عنه)، والتمثيل له أشهر من أن يُذكر.

ولست أريد هنا الحديث والتفصيل في هذه الأسباب، ولكن رغبت أن أشير إلى أن الرجوع قد ترك اضطراباً وتفاوتاً بين النحويين في نسبة الآراء وتعيين المذاهب، ويكاد ينحصر أثره الأكبر في ذلك.

وإن كان هناك أثر آخر يمكن عدّه هنا فهو التعلّق ببعض نصوصه لمعرفة الترتيب الزمني لمصنفات النحويين، فيعلم الناظر عند الوقوف على عبارة (وإليه ذهب أخيراً) أن الكتاب الحامل لهذا المذهب هو آخر التصانيف أو من أواخرها، ويعلم عند الوقوف على عبارة (وإليه كان يذهب أولاً) أنه من التصانيف المتقدمة. وفائدة هذه المعرفة أن تُعلم المذاهب الأخيرة للعلماء وتُرَجَّح على غيرها.

الخاتمة:

وبعد، فإن الناظر في ظاهرة الرجوع عن الآراء والأقوال واقفٌ على نتائج يمكن إجمال أبرزها في الآتي:

- قد يكون الرجوع غالباً على الظن وراجحاً على غيره، وتتردّد في ذلك عباراتهم: وظاهر مذهبه الرجوع، ويحتمل أنه رجع عنه، ونحوها.
- ربما اختار العالم وجهاً صحيحاً ثم رجع عنه إلى وجه أصحّ، ولا يرده عن ذلك مخالفة أصحابه أو مفارقة مذهبه.
- ربما تردّد النحويون في الاختيار، ولم يقطعوا برأيٍ تصحّح نسبته إليهم، وربما توقّفوا في بعض المسائل فلم يُصدروا حكماً أو يُظهروا رأياً.
- بعض المذاهب المتروكة لها مؤيدون وموافقون، بل ربما كان المتروك في بعض المسائل هو رأي الأئمة واختيار الجمهور.
- الرجوع في غالب مواضعه محالٌ إلى صاحبه وإلى الكتاب الوارد فيه،

مسايرةً للإجماع المنعقد في موضعها، قال المازني في موضع أحازه النحويون بإجماع: «هو عندي رديء في القياس، ولولا اجتماع النحويين على إجازته ما أجزته»^(١١٠). وقال الرضي في شرح كافي ابن الحاجب: «ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة لحسن ادّعاء كون المضارع المسمى مجزوماً مبنياً على السكون، لأن عمل الجازم غير ظاهر فيه»^(١١١).

- ضعف القول المختار ووجهة غيره، ولا يردّ العالم عن ذلك مخالفة أصحابه أو مفارقة مذهبه، قال أبو بكر بن الأنباري في الخلاف الشهير بين أئمة البصريين والكوفيين في سبب تكثير (حائض) في قولهم: (امرأة حائض): «كان أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني على شدة تعصبه على الكوفيين وادعائه عليهم الأباطيل انكشف له عوار قول أصحابه في هذا، فرفضه، ورغب عنه، وأخذ بقول الفراء»^(١١٢). وفي خلاف المدرستين في صحة منع المصروف من التنوين قال صاحب الإنصاف: «ولما صحّت الرواية عند أبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي وأبي القاسم بن برهان من البصريين صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين، وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين»^(١١٣).

- الاعتداد بأقوال الأئمة والأكابر، والنزول إلى آرائهم واختياراتهم، حُكي عن الخليل أن رجلاً سأله كيف يقال: ما أوقفك ههنا ومن أوقفك؟ فكتب إليه: هما واحد، قال أبو زيد الأنصاري: «ثم لقيني الخليل فقال لي في ذلك فقلت له: إنما يقال: من وقفك وما أوقفك؟، قال أبو زيد: فرجع إلى قولي»^(١١٤).

- خفاء الموضوع وعدم وضوحه، وقد ألجأهم ذلك في بعض المواضع إلى التردّد في الاختيار وعدم الاستقرار، قالوا عن الفارسي في بدل الاشتمال: «إنه -على جلالته قدره في هذا العلم- لم يثبت له فيه قدم، ولم يستقر له مذهب»^(١١٥). وحكوا عنه أنه يعتقد في (ليس) الفعلية تارة، والحرفية تارة أخرى.

وربما نصّبوا على التوقف في بعض المسائل لتجلو وتضح، ونقلوا ذلك عن المراد في صحة نداء الموصول في قولهم: (يا الذي)^(١١٦). وبه صحّ ابن هشام في تأليف له، قال: «عندي توقف في كون هذا التركيب (هلم جرّاً) عربياً محضاً، لأن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا له، حتى صاحب (الحكم) مع كثرة استيعابه وتبعه»^(١١٧). ولما رأى الفارسي كثرة دخول (من) على الزمان ارتاب في المسألة فقال: «ينظر فيه، فإن كثرة توجب القياس فالقول ما قاله الكوفيون، وإلا فالقول ما قاله البصريون»^(١١٨).

وأخيراً أقول هنا: ربما حضرت أسباب الرجوع، وانعقدت دواعيه، ولكن حال دونه التعلّق المذهبي، حكى الزجاجي مسألة جرت بينه وبين أبي بكر بن الأنباري في (المصدر) أهو الأصل أم الفعل؟ فذكرها لابن الخياط، فقال ابن الخياط: «هذه أشياء يولدها من عنده على مذاهب القوم، ليست محكيّة عن الفراء، ولا موجودة في كتبه، ولكنها مما يرى أنها

المراجع:

- وقد يرد الرجوع في كتبهم غير محال إلى موضعه.
- قد يترك العالم قولاً ذهب إليه لعدم وجود القائل به والمشارك فيه، وربما عدل عن الاختيار والترجيح لمخالفته الإجماع.
 - عزيت بعض الآراء إلى أعلام قد رجعوا عنها بالنصوص الصريحة، وعليه يحسن أن تقام دراسة عريضة تجمع الأعلام ومذاهبهم المتروكة. ويُقتصر فيها على الصريح دون المحتمل.
- وفي ختام البحث يوصي الباحث بأن يُجمع مواضع الرجوع الواردة في تراث النحويين، وأن تُفرد بمصنّف خاص، ويُتميّز فيها بين مواضع الرجوع القطعية ومواضع الرجوع الظنية.
- وُترتب مواضع الرجوع في هذا التأليف حسب وفيات أصحابها، ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة.
- وفائدة هذا التصنيف أن يُرجع إليه عند الوقوف على الآراء المتفاوتة والأقوال المتعددة للعالم الواحد.
- هذا والله أعلى وأعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين
- إتاحة البيانات:** البيانات الداعمة لنتائج هذه الدراسة يمكن الحصول عليها من المؤلف المرسل.
- الدعم المالي:** هذه الدراسة قائمة على التمويل الذاتي ولا تحظى بدعم مالي من أي جهة خارجية
- الإفصاح والتصريحات:**
- **تضارب المصالح:** ليس لدى المؤلف أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.
 - **الوصول المفتوح:** هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي (CC BY-NC 4.0)، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة: <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>
١. شافعي، أحمد علي، العدول عن الرأي النحوي عند الأخفش الأوسط، بحث نشرته كلية اللغة العربية بأسبوط، ٢٠٢١م، (العدد ٤٠).
 ٢. عسيري، إبراهيم علي، ظاهرة رجوع العالم عن آرائه: أبو العباس المبرد نموذجاً، بحث نشرته كلية اللغة العربية بالزقازيق، ٢٠١٧م، (العدد ٣٧).
 ٣. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط٤، ١٩٩٩م، (١/٢٠٦).
 ٤. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م، (٣/١٤٩٩).
 ٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، (مرجع سابق) (١/٢٠٠).
 ٦. ابن إياز، جمال الدين الحسين، قواعد المطارحة، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠١١م، (ص١٣٦).
 ٧. السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، وآخرون، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٨م، (١٤/٩٨).
 ٨. الفارسي، الحسن بن أحمد، الإغفال، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج، مكتبة المتنبي، الدمام، ط٢، ٢٠١٩م، (١/١٤٨).
 ٩. الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندراوي، دار كنوز إشبيلية، الرياض، ط١، ٢٠٠٥م، (٦/٢٢٠).
 ١٠. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، (مرجع سابق) (١/٣٨٥).
 ١١. الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٣، ٢٠٠١م، (٢/٩٣).
 ١٢. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٩٩٠م، (١/٨٧).
 ١٣. المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م، (١/٢٢٤).
 ١٤. الحريزي، أبو محمد القاسم، درة الغواص في أوامير الخواص، تحقيق: عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٦م، (ص٩٤).
 ١٥. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المختص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، (٣/٤١٤).
 ١٦. الأصبغي، عبد الملك بن قريب، شرح ديوان العجاج، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، ط١، ١٩٧١م، (٢/٢٧).
 ١٧. الخفاجي، شهاب الدين، شرح درة الغواص، تحقيق: ميسون عبد السلام نجيب، مكتبة مؤمن قريش، أبو ظبي، ط١، ٢٠١٢م، (ص٢١٩).
 ١٨. الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (مرجع سابق)، (١٦/٢٨٣).
 ١٩. الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (مرجع سابق)، (١٦/٢٨٤).
 ٢٠. السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق)، (٥/١٦٤).
 ٢١. ابن الشجري، هبة الله بن علي، الأمالي، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠١٤م، (٢/١١).

٢٢. ابن يعيش، يعيش بن علي، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط٢، ٢٠١٥م، (٢٣/٩).
٢٣. المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، (ص٥٢٦).
٢٤. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعريب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار اللباب، تركيا، ط٢، ٢٠١٨م، (ص٩٥).
٢٥. المراد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، دار الكتب المصرية، ط٣، ٢٠٠٩م، (٢٧/٣).
٢٦. الأندلسي، أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (مرجع سابق)، (٣٤٦/١٠).
٢٧. ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: محمد عاطف التراس، دار السلام، مصر، ط١، ٢٠١٨م، (٤٣٨/١).
٢٨. المراد، محمد بن يزيد، المقتضب، (مرجع سابق)، (٣٩٨/١).
٢٩. السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق)، (٨٧/٤).
٣٠. الملقى، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٤، ٢٠١٤م، (ص٣٦٨).
٣١. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٣م، (١٢/٥).
٣٢. ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، (مرجع سابق)، (١١٦/١).
٣٣. الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل المشورة في النحو، تحقيق: شريف النجار، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠١٦م، (ص٢٧٣).
٣٤. الفارسي، الحسن بن أحمد، الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، (ص٩٦).
٣٥. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسنة، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٦م، (٣٥٠/٢).
٣٦. الأندلسي، أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، (مرجع سابق)، (٣٥٩/٢٠).
٣٧. السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق)، (١٥٣/١٦).
٣٨. ابن برهان، أبو القاسم، شرح اللمع، تحقيق: فائز فارس، نشره المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٩٨٤م، (١٨/١).
٣٩. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، (مرجع سابق)، (١٩٨٣/٤).
٤٠. الرضي، محمد بن الحسن، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن الحفظي، ويحيى بشير، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط١، ١٩٩٣م، (١٨٤/١).
٤١. الرضي، محمد بن الحسن، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، (مرجع سابق)، (١٨٤/١).
٤٢. ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، دار إحياء التراث الإسلامي، العراق، د.ط، ١٩٨٢م.
٤٣. ابن الفخار، محمد بن علي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: روعة محمد ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٣م، (١٦٤/٢).
٤٤. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية،
- جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧م، (٦٠٠/٥).
٤٥. الأندلسي، أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، (مرجع سابق)، (٣٦٦/١١).
٤٦. الأندلسي، أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، (مرجع سابق)، (٣٦٧/١١).
٤٧. ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، (مرجع سابق)، (٥٢٨/١).
٤٨. ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرَّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧١م، (ص٢٢٥).
٤٩. الأندلسي، أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، (مرجع سابق)، (٣٧٠/١١).
٥٠. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م، (١٥٢/٣).
٥١. الفارسي، الحسن بن أحمد، الإيضاح، (مرجع سابق)، (ص١٤٦).
٥٢. ابن يسعون، يوسف بن بيقى، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد الدعجاني، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٨م، (١٤١/١).
٥٣. ابن بري، عبد الله بن بري، شرح شواهد الإيضاح، تحقيق: عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٥م، (ص١٣٨).
٥٤. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ط١، ١٩٨٥م، (ص٦٥).
٥٥. الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، (٢٠١٧/٤).
٥٦. عزيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، (ق ١١٥/٢).
٥٧. الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر قدارة، دار عمار، الأردن، ط١، ٢٠٠٤م، (ص٣٢٥).
٥٨. ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، (مرجع سابق)، (٤٧٩/٢).
٥٩. الأندلسي، أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، (مرجع سابق)، (٤٨/٣).
٦٠. الفارسي، الحسن بن أحمد، البغداديات، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٨٣م، (ص٣٧٧).
٦١. السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق)، (١٦١/٩).
٦٢. الأندلسي، أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (مرجع سابق)، (٤٧/٣).
٦٣. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، (مرجع سابق)، (١٩٧/١).
٦٤. ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، (مرجع سابق)، (٣٩٢/١).
٦٥. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك، تحقيق: حمزة مصطفى أبو توهة، دار السمان، تركيا، ط٢،

٩١. المبرد، مُجَدِّد بن يزيد، المقتضب، (مرجع سابق)، (٢٦٠/٢).
٩٢. الأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (مرجع سابق)، (٤٠/١٨).
٩٣. ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، (مرجع سابق)، (٢٩٠/٥).
٩٤. الأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (مرجع سابق)، (١٧٦/١٧).
٩٥. المرادي، الحسن بن قاسم، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، مصر، ط ١، ٢٠١٩م، (٣٨٤/١).
٩٦. الأزهرى، خالد بن عبد الله، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: مُجَدِّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ٢٠١١م، (٦٠١/٢).
٩٧. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م، (١٦٨/٦).
٩٨. ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، (مرجع سابق)، (٣١٤/٢).
٩٩. ابن بزيمة، عبد العزيز بن إبراهيم، غاية الأمل في شرح الجمل، تحقيق: مُجَدِّد غالب وراق، دار لطائف، الكويت، ط ١، ٢٠٢٣م، (٣٨٥/٢).
١٠٠. أبو الحسين، أحمد بن فارس، الصحاحي، تحقيق: أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٧م، (ص ٥٧).
١٠١. (القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنبأه النحاة، تحقيق: مُجَدِّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٦م، (٢١٣/١).
١٠٢. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، اشتقاق أسماء الله عز وجل وصفاته، تحقيق: هادي الشجيري، مؤسسة الضحى، بيروت، ط ١، ٢٠٢٢م، (ص ٥٧٣).
١٠٣. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٦، ١٩٩٦م، (ص ٤٠).
١٠٤. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك، (مرجع سابق)، (ص ٣٤٤).
١٠٥. التنباني، مُجَدِّد بن جلال، مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري، تحقيق: جابر السريغ، مؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ٢٠١٣م، (ص ٣٨٢).
١٠٦. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، تحقيق: حمزة مصطفى أبو توهة، دار السمان، تركيا، ط ٢، ٢٠٢٢م، (ص ٤٦٠).
١٠٧. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، (مرجع سابق)، (٢٩٠/٣).
١٠٨. الأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (مرجع سابق)، (٢٢٠/٦).
١٠٩. الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (مرجع سابق)، (١٢٣٠/٣).
١١٠. ابن السراج، مُجَدِّد بن السري، الأصول في النحو، (مرجع سابق)، (٧٣٣/٢).
١١١. الرضي، مُجَدِّد بن الحسن، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، (مرجع سابق)، (٧٩٨/٤).
١١٢. ابن الأنباري، مُجَدِّد بن القاسم، المذكر والمؤنث، تحقيق: مُجَدِّد عبد الخالق
- ٢٠٢٢م، (ص ١٥٦).
٦٦. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، (مرجع سابق)، (٢٧٥/١).
٦٧. الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي مُجَدِّد جميل، دار الفكر، بيروت، ٢٠١٠م، (٢٣٦/٥).
٦٨. الأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (مرجع سابق)، (١٠٠/٢).
٦٩. ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، (مرجع سابق)، (١٤٩/١).
٧٠. ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرَّب، (مرجع سابق)، (ص ٤٠٤).
٧١. الأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (مرجع سابق)، (٢٧٠/٩).
٧٢. الأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (مرجع سابق)، (٢٢٠/٦).
٧٣. ابن المقفع، عبد الله بن المقفع، الأدب الصغير والأدب الكبير، تحقيق: إنعام فؤال، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٩٩٩م، (ص ٢٨).
٧٤. ابن مالك، مُجَدِّد بن عبد الله، ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، تحقيق: سليمان العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط ٢، ٢٠١٨م، (ص ١١٨).
٧٥. أبو الحسين، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: مُجَدِّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٤م، (١١١٤/٢).
٧٦. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك، (مرجع سابق)، (ص ٣٤٤).
٧٧. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس الصالح، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٩٨٦م، (ص ٣٤١).
٧٨. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، (مرجع سابق)، (٢٧٥/٤).
٧٩. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، (مرجع سابق)، (٣١١/٤).
٨٠. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، (مرجع سابق)، (٣٩٤/٤).
٨١. الأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (مرجع سابق)، (٣٠/١٩).
٨٢. الفارسي، الحسن بن أحمد، التكملة، تحقيق: حسن شاذلي فهدود، جامعة الرياض، ط ١، ١٩٨١م، (ص ٢٣٤).
٨٣. ابن عصفور، علي بن مؤمن، المتمتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٤، ١٩٧٩م، (٢٨٣/١).
٨٤. الرضي، مُجَدِّد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: مُجَدِّد نور الحسن، وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م، (٢٥٣/١).
٨٥. السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق)، (١٣١/١٣).
٨٦. الفارسي، الحسن بن أحمد، مقاييس المقصور والممدود، تحقيق: حسن هنداي، دار إشبيلية، ط ١، ٢٠٠٢م، (ص ٧٣).
٨٧. السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق)، (١٣١/١٣).
٨٨. ابن عصفور، علي بن مؤمن، المتمتع في التصريف، (مرجع سابق)، (٢٨٣/١).
٨٩. الأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (مرجع سابق)، (٣١/١٩).
٩٠. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، (مرجع سابق)، (٤٤٠/٣).

12. Abn malk, mhmd bn 'ebd allh, shrh altshyl, thqyq: 'ebd alrhmn alsyd, wmhmd bdwy almkhtwn, hjr lltba'eh walnshr, msr, t1, 1990m, (1/87).
13. Almbrd, mhmd bn zydy, alkaml fy allghh waladb, thqyq: mhmd abw alfdl ebrahym, dar alfkr al'erby, alqahrh, t3, 1997m, (1/224).
14. Alhryry, abw mhmd alqasm, drh alghwas fy awham alkhwas, thqyq: 'ebd allh alhsyn albrkaty, almkthb alfyslyh, mkh almkrmh, t1, 1996m, (s94).
15. Abn sydh, abw alhsn 'ely bn esma'eyl, almkhss, thqyq: khlyl ebrahym jfal, dar ehya' altrath al'erby, byrwt, t1, 1996m, (3/414).
16. Alasm'ey, 'ebd almlk bn qryb, shrh dywan al'ejaj, thqyq: 'ebd alhfyz alstly, almtb'eh alt'eawnyh, dmshq, t1, 1971m, (2/27).
17. Alkhfajy, shhab aldyn, shrh drh alghwas, thqyq: myswn 'ebd alsalam nzyb, mktb m'emn qrysh, abw zby, t1, 2012m, (s219).
18. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, (mrj'e sabq), (16/283).
19. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, (mrj'e sabq), (16/284).
20. Alsrafiy, abw s'eyd, shrh ktab sybwyh, (mrj'e sabq), (5/164).
21. Abn alshjry, hbb allh bn 'ely, alamaly, thqyq: mhmd altnahy, mktb alkhany, alqahrh, t2, 2014m, (2/11).
22. Abn y'eysh, y'eysh bn 'ely, thqyq: ebrahym mhmd 'ebd allh, dar s'ed aldyn, dmshq, t2, 2015m, (9/23).
23. Almrady, alhsn bn qasm, aljna aldany fy hrwf alm'eany, thqyq: fkr aldyn qbawh, wmhmd ndym fadl, dar alktb al'elmyh, byrwt, t2, (s526).
24. Abn hsham, 'ebd allh bn ywsf, mghny allbyb 'en ktb ala'earyb, thqyq: fkr aldyn qbawh, dar allbab, trkya, t2, 2018m, (s95).
25. Almbrd, mhmd bn zydy, almqtdb, thqyq: mhmd 'ebd alkhalq 'edyh, dar alktb almsryh, t3, 2009m, (3/27).
26. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, (mrj'e sabq), (10/346).
27. Abn alsraj, mhmd bn alsry, alaswl fy alnhw, thqyq: mhmd 'eatf altras, dar alsalam, msr, t1, 2018m, (1/438).
28. Almbrd, mhmd bn zydy, almqtdb, (mrj'e sabq), (1/398).
29. Alsrafiy, abw s'eyd, shrh ktab sybwyh, (mrj'e sabq), (4/87).
30. Almalqy, ahmd bn 'ebd alnwr, rsf almbany fy shrh hrwf alm'eany, thqyq: ahmd alkhlat, dar alqlm, dmshq, t4, 2014m, (s368).
31. Alsawyty, 'ebd alrhmn bn aby bkr, alashbah walnza'er fy alnhw, thqyq: 'ebd al'eal salm mkrm, 'ealm alktb, alqahrh, t3, 2003m, (5/12).
32. Abn alsraj, mhmd bn alsry, alaswl fy alnhw,

- عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، د.ط، ٢٠١٤م، (١٥٠/١).
١١٣. الأنباري، عبد الرحمن بن مُجد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: مُجد محي الدين الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ١٩٩٧م، (٥١٣/٢).
١١٤. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: مُجد أبو الفضل إبراهيم، وزميليه، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠١٤م، (٣٠٢/٢).
١١٥. ابن بزيمة، عبد العزيز بن إبراهيم، غاية الأمل في شرح الجمل، (مرجع سابق)، (٤٣٩/١).
١١٦. الفارسي، الحسن بن أحمد، الإغفال، (مرجع سابق)، (٢٨٧/١).
١١٧. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، (مرجع سابق)، (١١٤/١).
١١٨. ابن الفخار، مُجد بن علي، شرح جمل الزجاجي، (مرجع سابق)، (٣٠٩/١).
١١٩. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، (مرجع سابق)، (ص٦٣).

References

1. Shaf'ey, ahmd 'ely, al'edwl 'en alray alnhwy 'end alakhfsh alawst, bhth nshrth klyh allghh al'erbyh basywt, 2021m, (al'edd 40).
2. 'Esryy, ebrahym 'ely, zahrh rjw'e al'ealm 'en ara'eh: abw al'ebas almbrd nmwdja, bhth nshrth klyh allghh al'erbyh balzqazyq, 2017m, (al'edd 37).
3. Abn jny, abw alftth 'ethman, alkhsha'es, thqyq: mhmd alnjar, alhy'eh almsryh al'ealm llktab, msr, t4, 1999m, (1/206).
4. Abn malk, mhmd bn 'ebd allh, shrh alkafiyh alshafiyh, thqyq: 'ebd almn'em hrydy, jam'eh am alqra, mkh almkrmh, t1, 1982m, (3/1499).
5. Abn jny, abw alftth 'ethman, alkhsha'es, (mrj'e sabq) (1/200).
6. Abn eyaz, jmal aldyn alhsyn, qwa'ed almtarhh, thqyq: 'ebd allh bn 'emr alhaj, mktb al'ebykan, alryad, t1, 2011m, (s136).
7. Alsrafiy, abw s'eyd, shrh ktab sybwyh, thqyq: rmdan 'ebd altwab, wakhrwn, dar alktb walwtha'eq alqwmyh, alqahrh, t2, 2008m, (14/98).
8. Alfarsy, alhsn bn ahmd, aleghfal, thqyq: 'ebd allh bn 'emr alhaj, mktb almntby, aldmam, t2, 2019m, (1/148).
9. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, thqyq: hsn hndawy, dar knwz eshbylya, alryad, t1, 2005m, (6/220).
10. Abn jny, abw alftth 'ethman, alkhsha'es, (mrj'e sabq) (1/385).
11. Alfra', yhya bn zyad, m'eany alqran, thqyq: ahmd ywsf njaty, wmhmd 'ely alnjar, dar alktb walwtha'eq alqwmyh, alqahrh, t3, 2001m, (2/93).

- waltshyh lmsklat aljam'e alshyh, thqyq: th mhsn, wzarh alawqaf walsh'ewn aldynyh, al'eraq, t1, 1985m, (s65).
55. Alandlsy, abw hyan, artshaf aldrb mn lsan al'erb, thqyq: rjb 'ethman mhmd, mktbh alkhanjy, alqahrh, t1, 1998m, (4/2017).
56. 'Edymh, mhmd 'ebd alkhalq, drasat laslwb alqran alkrym, dar alhdyth, alqahrh, (q1 2/615).
57. Alzmkhshry, mhmd bn 'emr, almfsl fy 'elm al'erbyh, thqyq: fkhr qdarh, dar 'emar, alardn, t1, 2004m, (325).
58. Abn 'esfwr, 'ely bn m'emn, shrh jml alzjajy, (mrj'e sabq), (2/479).
59. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh altshyl, (mrj'e sabq), (3/48).
60. Alfarsy, alhsn bn ahmd, albghdadyat, thqyq: slah aldyn alsnkawy, mtb'eh al'eany, bghdad, t1, 1983m, (s377).
61. Alsyrify, abw s'eyd, shrh ktab sybwyh, (mrj'e sabq), (9/161).
62. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, (mrj'e sabq), (3/47).
63. Abn malk, mhmd bn 'ebd allh, shrh altshyl, (mrj'e sabq), (1/197).
64. Abn 'esfwr, 'ely bn m'emn, shrh jml alzjajy, (mrj'e sabq), (1/392).
65. Abn hsham, 'ebd allh bn ywsf, hashyh abn hsham alsghra 'ela alfyh abn malk, thqyq: hmzh mstfa abw twhh, dar alsman, trkya, t2, 2022m, (s156).
66. Abn jny, abw alfth 'ethman, alkhsa'es, (mrj'e sabq), (1/275).
67. Alandlsy, abw hyan, albhr almhyt fy altfsyr, thqyq: sdqy mhmd jmyl, dar alfkr, byrwt, 2010m, (5/236).
68. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, (mrj'e sabq), (2/100).
69. Abn 'esfwr, 'ely bn m'emn, shrh jml alzjajy, (mrj'e sabq), (1/149).
70. Abn 'esfwr, 'ely bn m'emn, almqr, (mrj'e sabq), (s404).
71. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, (mrj'e sabq), (9/270).
72. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, (mrj'e sabq), (6/220).
73. Abn almqf'e, 'ebd allh bn almqf'e, aladb alsghyr waladb alkbyr, thqyq: en'eam fw'al, dar alktab al'erby, byrwt, t3, 1999m, (s28).
74. Abn malk, mhmd bn 'ebd allh, alfyh abn malk fy alnhw waltsryf, thqyq: slyman al'eywny, mktbh dar almnhaj, alryad, t2, 2018m, (s118).
75. Abw alhsyn, mslm bn alhaj, shyh mslm, thqyq: mhmd f'ead 'ebd albaqy, dar ehya' altrath al'erby, byrwt, 1954m, (2/1114).
76. Abn hsham, 'ebd allh bn ywsf, hashyh abn hsham alsghra 'ela alfyh abn malk, (mrj'e sabq), (s344).
- (mrj'e sabq), (1/116).
33. Alfarsy, alhsn bn ahmd, almsa'el almntwhrh fy alnhw, thqyq: shryf alnjar, 'ealm alktb alhdyth, alardn, t1, 2016, (s273).
34. Alfarsy, alhsn bn ahmd, aleydah, thqyq: kazm bhr almrjan, 'ealm alktb, byrwt, t1, 2008m, (s96).
35. Abn babshad, tahr bn ahmd, shrh almqdmh almhsbh, thqyq: khald 'ebd alkrym, almtb'eh al'esryh, alkwy, t1, 1976m, (2/350).
36. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh altshyl, (mrj'e sabq), (20/359).
37. Alsyrify, abw s'eyd, shrh ktab sybwyh, (mrj'e sabq), (16/153).
38. Abn brhan, abw alqasm, shrh allm'e, thqyq: fa'ez fars, nshrh almjls alwtny llthqafh walfnwn wala-dab, alkwy, t1, 1984m, (1/18).
39. Abn malk, mhmd bn 'ebd allh, shrh alkafyh alshafyh, (mrj'e sabq), (4/1983).
40. Alrady, mhmd bn alhsn, shrh alrady lkafyh abn alhajb, thqyq: hsn alhfzy, wyhya bshyr, jam'eh al-emam mhmd bn s'ewd, alryad, t1, 1993m, (1/184).
41. Alrady, mhmd bn alhsn, shrh alrady lkafyh abn alhajb, (mrj'e sabq), (1/184).
42. Abn 'esfwr, 'ely bn m'emn, shrh jml alzjajy, thqyq: sahb abw jnah, dar ehya' altrath aleslamy, al'eraq, d.t, 1982m .
43. Abn alfkharr, mhmd bn 'ely, shrh jml alzjajy, thqyq: rw'eh mhmd najy, dar alktb al'elmyh, byrwt, t1, 2013m, (2/164).
44. Alshatby, ebrahym bn mwsa, almqasd alshafyh fy shrh alkhlash alkafyh, jam'eh am alqra, mkh almkrmh, t1, 2007m, (5/600).
45. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh altshyl, (mrj'e sabq), (11/366).
46. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh altshyl, (mrj'e sabq), (11/367).
47. Abn 'esfwr, 'ely bn m'emn, shrh jml alzjajy, (mrj'e sabq), (1/528).
48. Abn 'esfwr, 'ely bn m'emn, almqr, thqyq: ahmd 'ebd alstar aljwary, w'ebd allh aljwbry, mtb'eh al'eany, bghdad, t1, 1971m, (s225).
49. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh altshyl, (mrj'e sabq), (11/370).
50. Sybwyh, 'emrw bn 'ethman, alktab, thqyq: 'ebd alsalam harwn, mktbh alkhanjy, alqahrh, t4, 2004m, (3/152).
51. Alfarsy, alhsn bn ahmd, aleydah, (mrj'e sabq), (s146).
52. Abn ys'ewn, ywsf bn ybqa, almsbah lma a'etm mn shwahd aleydah, thqyq: mhmd ald'ejany, aljam'eh aleslamyh, almdynh almnwrh, t1, 2008m, (1/141).
53. Abn bry, 'ebd allh bn bry, shrh shwahd aleydah, thqyq: 'eyd mstfa drwysh, alhy'eh al'eamh lsh'ewn almtab'e alamyryh, alqahrh, t1, 1985m, (s138).
54. Abn malk, mhmd bn 'ebd allh, shwahd altwdy

100. Abw alhsyn, ahmd bn fars, alsahby, thqyq: ahmd sqr, dar ehya' alktb al'erbyh, alqahrh, 1977m, (s57).
101. Alqfty, 'ely bn ywsf, enbah alrwah 'ela anbah al-nhah, thqyq: mhmd abw alfdl ebrahym, dar alfkr al'erby, alqahrh, t1, 1986m, (1/213).
102. Alzjajy, 'ebd alrhmn bn eshaq, ashtqaq asma' allh 'ez wjl wsfath, thqyq: hady alshjry, m'essh aldha, byrwt, t1, 2022m, (s573).
103. Alzjajy, 'ebd alrhmn bn eshaq, aleydah fy 'ell al-nhw, thqyq: mazn almbark, dar alnfa'es, byrwt, t6, 1996m, (s40).
104. Abn hsham, 'ebd allh bn ywsf, hashyh abn hsham alsghra 'ela alfyh abn malk, (mrj'e sabq), (s344).
105. Altbany, mhmd bn jlal, mkhtsr tdkrh abn hsham alansary, thqyq: jabr alsry'e, m'essh alryan, byrwt, t1, 2013m, (s382).
106. Abn hsham, 'ebd allh bn ywsf, hashyh abn hsham alkbra 'ela alfyh abn malk, thqyq: hmzh mstfa abw twhh, dar alsman, trkya, t2, 2022m, (s460).
107. Abn jny, abw alfth 'ethman, alkhsa'es, (mrj'e sabq), (3/290).
108. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, (mrj'e sabq), (6/220).
109. Alandlsy, abw hyan, artshaf aldrb mn lsan al'erb, (mrj'e sabq), (3/1230).
110. Abn alsraj, mhmd bn alsry, alaswl fy alnhw, (mrj'e sabq), (2/733).
111. Alrdy, mhmd bn alhsn, shrh alrdy lkafyh abn alhajib, (mrj'e sabq), (4/798).
112. Abn alanbary, mhmd bn alqasm, almdkr walm'enth, thqyq: mhmd 'ebd alkhalq 'edymh, ljn ehya' altrath, alqahrh, d.t, 2014m, (1/150).
113. Alanbary, 'ebd alrhmn bn mhmd, alensaf fy msa'el alkhlaf byn alnhwyyn alsryyn walkwfyyn, thqyq: mhmd mhy aldyn aldyn 'ebd alhmyd, almktbh al'esryh, byrwt, d.t, 1997m, (2/513).
114. Alsytwy, 'ebd alrhmn bn aby bkr, almzhr fy 'elwm allghh wanwa'eha, thqyq: mhmd abw alfdl ebrahym, wzmylyh, almktbh al'esryh, byrwt, 2014m, (2/302).
115. Abn bzyzh, 'ebd al'ezyz bn ebrahym, ghayh alaml fy shrh aljml, (mrj'e sabq), (1/439).
116. Alfarsy, alhsn bn ahmd, aleghfal, (mrj'e sabq), (1/287).
117. Alsytwy, 'ebd alrhmn bn aby bkr, almzhr fy 'elwm allghh wanwa'eha, (mrj'e sabq), (1/114).
118. Abn alfkhar, mhmd bn 'ely, shrh jml alzjajy, (mrj'e sabq), (1/309).
119. Alzjajy, 'ebd alrhmn bn eshaq, aleydah fy 'ell al-nhw, (mrj'e sabq), (s63).
77. Abn hsham, 'ebd allh bn ywsf, tkhlys alshwahd wtlkhsy alfwa'ed, thqyq: 'ebas alsalhy, dar alktab al'erby, t1, 1986m, (s341).
78. Sybwyh, 'emrw bn 'ethman, alktab, (mrj'e sabq), (4/275).
79. Sybwyh, 'emrw bn 'ethman, alktab, (mrj'e sabq), (4/311).
80. Sybwyh, 'emrw bn 'ethman, alktab, (mrj'e sabq), (4/394).
81. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, (mrj'e sabq), (19/30).
82. Alfarsy, alhsn bn ahmd, altkmlh, thqyq: hsn shadly frhwd, jam'eh alryad, t1, 1981m, (s234).
83. Abn 'esfwr, 'ely bn m'emn, almmt'e fy altsryf, thqyq: fkhr aldyn qbawh, dar alafaq aljdydh, byrwt, t4, 1979m, (1/283).
84. Alrdy, mhmd bn alhsn, shrh shafyh abn alhajib, thqyq: mhmd nwr alhsn, wzmylyh, dar alktb al'elmyh, byrwt, 1982m, (1/253).
85. Alsyrify, abw s'eyd, shrh ktab sybwyh, (mrj'e sabq), (13/131).
86. Alfarsy, alhsn bn ahmd, mqayys almqswr walmmmdwd, thqyq: hsn hndawy, dar eshbylya, t1, 2002m, (s73).
87. Alsyrify, abw s'eyd, shrh ktab sybwyh, (mrj'e sabq), (13/131).
88. Abn 'esfwr, 'ely bn m'emn, almmt'e fy altsryf, (mrj'e sabq), (1/283).
89. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, (mrj'e sabq), (19/31).
90. Sybwyh, 'emrw bn 'ethman, alktab, (mrj'e sabq), (3/440).
91. Almrbd, mhmd bn yzyd, almqtdb, (mrj'e sabq), (2/260).
92. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, (mrj'e sabq), (18/40).
93. Abn y'eysh, y'eysh bn 'ely, shrh almfsl, (mrj'e sabq), (5/290).
94. Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, (mrj'e sabq), (17/176).
95. Almrady, alhsn bn qasm, shrh alfyh abn malk, thqyq: fkhr aldyn qbawh, dar alsalam, msr, t1, 2019m, (1/384).
96. Alazhry, khald bn 'ebd allh, altsryh bmdmwn altdydh, thqyq: mhmd basl 'eywn alswd, dar alktb al'elmyh, byrwt, t3, 2011m, (2/601).
97. Alsytwy, 'ebd alrhmn bn aby bkr, hm'e alhwam'e fy shrh jm'e aljwam'e, thqyq: 'ebd alsalam harwn, w'ebd al'eal salm mkrm, 'ealm alktb, alqahrh, 2001m, (6/168).
98. Abn 'esfwr, 'ely bn m'emn, shrh jml alzjajy, (mrj'e sabq), (2/314).
99. Abn bzyzh, 'ebd al'ezyz bn ebrahym, ghayh alaml fy shrh aljml, thqyq: mhmd ghalb wraq, dar lta'ef, alkwyt, t1, 2023m, (2/385).